المبحث الاول: العلاقات الاقتصادية الدولية

تعرف العلاقات الدولية الاقتصادية بمفهومها الضيق بأنها تلك العلاقات التي تخص أنشطة التبادل التجاري . وتعرف بمفهومها الواسع بأنها كل الأنشطة الاقتصادية التي لها عنصر ذو طبيعة أجنبية ولو لم يكن هناك تحويل خارج الحدود الوطنية للسلع والخدمات,[1]

انواع العلاقات الاقتصادية الدولية:

تأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية أشكالا مختلفة، فبالإضافة إلى التعاون متعدد الأطراف والتعاون الجهوي، تتطور تلك العلاقات بشكل متميز بين الدول المتقدمة، كما تطبعها خصوصية تتعلق بالدول النامية ودورها في تلك العلاقات. ولقد قام النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية على مبدأ التعددية وهو نتاج الإيديولوجية الليبرالية للدول الرأسمالية المتقدمة .لذا سوف يتمركز التعاون متعدد الأطراف بين الاقتصاديات الكبرى، دبعد أن وضعت تلك الدول الإطار المؤسس للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تعمل على تطوير هذا التعاون و من بينها:

أ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

وقد نشأت سنة 1960 وتضم كأعضاء الدول المتقدمة الليبرالية(تضم حاليا 35 دولة وتسعى لانضمام دول أخرى)، وتختص بالدراسات الاقتصادية كما قامت لأهداف تحفيز اقتصاد السوق والمبادلات الحرة والتنافسية وتشجيع انتشار اللبرالية الاقتصادية وتطوير عمل الفاعلين الاقتصاديين كالشركات متعددة الجنسيات . فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعتبر حاليا من أبرز المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في إطارها الدول الأكثر غنى وتصنيعا من أجل التعاون الاقتصادي بين أعضائها وتطوير هذا التعاون مع الدول غير الأعضاء وبالتحديد القوية اقتصاديا، وتنسيق سياساتها الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد العالمي.

ب مجموعة السبع

وهي مجموعة تأسست سنة 1975 بهدف خلق إطار غير مؤسس للحوار والتعاون الاقتصادي يضم الدول القوية اقتصاديا في العالم(الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، كندا وروسيا)، وتعقد اجتماعات سنوية ممثلة برؤساء الدول أو الحكومات تضع خلالها الاست راتيجيات والمبادرات السياسية التي تحدد مختلف التوجهات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والجهوي . كما تعمل المجموعة وبشكل مستمر على مدار السنة لوضع مبادراتها موضع التنفيذ .وبالإضافة إلى مجموعة السبع، تلعب في الوقت الراهن مجموعات أخرى كمجموعة 20 والتي تضم الدول المصنعة الكبرى دورا كبيرا في تسيير العلاقات الاقتصادية

[1] نادية الهواس,2014,محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية,كلية الحقوق,جامعة محمد بن عبد الله,المغرب,ص4

الدولية من خلال الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الكبرى ذات الصلة بالعولمة كدعم الاستقرار المالي الدولي وخلق مجال للحوار بين القوى الاقتصادية الكبرى والدول المصنعة حديثا.

كما عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية خلال سنوات الخمسينات والستينات عدة تحولات، فقد ظهر على الساحة الدولية عدد من الدول الجديدة والمستقلة، هذه الدول التي سوف تجد أن العلاقات الدولية القائمة تتسم بعدم المساواة، وقد تبين لها أن السبب في ذلك هو النظام الاقتصادي الدولي القائم والذي نشأ في غيابها . لقد طرح هذا الوضع إشكالية تكييف القانون الدولي الاقتصادي مع العلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبحت قائمة بين دول على درجات غير متساوية من التقدم ، فالنظام السائد لا يحقق عدالة ومساواة الدول في التنمية الشيء الذي يمس بسيادتها الاقتصادية أي حقها في التحكم في كل الأنشطة الاقتصادية الدائرة فوق ترابها والتي هي لازمة لاستكمال سيادتها القانونية .هكذا، ستطالب دول العالم الثالث آنذاك بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد محل النظام القائم، والذي يجب أن يراعي أن العلاقات بين الدول ليست على درجة واحدة من التطور، إذ من شأنه حسب إعلان الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لسنة 1974 أن يصحح عدم المساواة بإزالة الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو .إلا أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد المطالب به لم يتحقق وإن كان القانون الدولي للتنمية يتضمن ويحمي بعض الحقوق المطالب بها والتي من ضمنها الاعتراف بعدم المساواة في التنمية وتطبيق مبادئ عدم المعاملة بالمثل والمعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

1-مفهوم النمو الاقتصادي.

ويعبر عنه بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي,وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد,ويولد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. ويعرف كذلك بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي والممثل بالعلاقة التالية[2]:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

ويعرف أيضا على انه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما,وفي فترة زمنية معينة,ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في حجم الطاقة الإنتاجية, ومدى استغلال هذه الطاقة,

[2]محمد ناجي حسن خليفة،النمو الاقتصادي –النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001 ، ص.07

فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية, ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها[3].

2-مفهوم التنمية المستدامة.

أدى اكتساب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة Brudtland Our) (Common Future,أي مستقبلنا المشترك و الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام1987.حيث صيغَ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[4].

وتعرف أيضا التنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوى الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[5].وعرفت على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان, حيث هذه الأخيرة تنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع. وبغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص,ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها. ويمكن تفسير المبادلات التجارية من خلال عدة نظريات منها (نظرية النمو الداخلي ،نظرية المحفظة المالية ،نظرية التجارة البينية).

1- نظرية النمو الداخلي

تعمل نظرية النمو الداخلي على توضيح العلاقة للعلاقة الإيجابية ما بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وذلك من اجل تنمية مستديمة، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، من خلال استغلال الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة التي تنتجها الدول المتقدمة بمعدلات متزايدة، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج،وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.[6]

و بناء على ذلك في نهاية الثمانينات، ظهر تيار اخر مستقل عن افتراضات النمو الاقتصادي التقليدية،حيث ركز فمثلا ركز(Lucas) على رأس المال البشري في بناء نموذجه،إما (Rome) فركز ابحاثه على أهمية البحث

---

[3] حربي عريقات,مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي,دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع,الاردن,ط1,2006.ص268.

[4] Antonio dz cunha.jean ruegg.développement durable et aménagement des territoires. Presses polytechniques et universitaires romandes.2003.p48.

[5] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 1، الأردن،2009، ص 23.

[6] خالد محمد السواعي،(2006)، التجارة والتنمية، دار المناهج، الطبعة الأولى ، عمان، ص45 .

والتطوير، إما (Barro) فقد ركز على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

وحسب (lucas,1988) إن اختلاف معدلات النمو بين الدول راجع إلى الاختلاف في مستويات تراكم الرأسمال البشري لديها،كما ربط مخزون الرأسمال البشري بمستوى الاقتصاد و العمل في القطاعات التي تتطلب مستويات مختلفة من التدريب حيث إن المجتمعات المتطورة تحتوي أفرادا يتمتعون بمخزون رأسمال جيد،وبالتالي تراكم هذا المخزون يكون من خلال تخصيص الأفراد للوقت اللازم والكافي قصد جمع المعارف ما يقود في النهاية لتطوير الرأسمال البشري،وقد بني هذا النموذج تحت فرضية إن الاقتصاد مشكل من قطاعين يخصص الأول لإنتاج السلع والثاني لتكوين الرأسمال البشري كذلك تكتل الأنشطة المعرفية للفرد مع مرور الوقت مستعملا المهارة المكتسبة.[7] كما افترض (barro,1990) إن المر دودية الحدية لرأسمال الخاص متناقصة غير إن رأسمال العام يمكن من المحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم،إما بالنسبة للمؤسسات فتفسر الإنفاق الموجه للمنشات القاعدية كعامل إنتاجي خارجي متاح بدون تكلفة تمويل عن طريق الاقتطاعات الجبائية. وبالتالي الإنفاق العام يزيد من إنتاجية العوامل الأخرى المتمثلة في البني التحتية.

2- نظرية التجارة الدولية .

حسب نظريات التجارة الدولية يمكن أن يؤدي التخصص الكبير في الدول التي تعتمد على المواد الأولية إلى الاعتماد على الأسواق غير المستقرة التي لا تتحكم فيها ، ومن المرغوب فيه أن تختار هذه البلدان نموذجا جديدا للتنويع يعتمد على إمكانية تطوير التجارة داخل الإقليم كجزء من تكاملها. حيث هناك تناقض بين نظرية التجارة الدولية والتنويع. وتؤكد النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية للتجارة الدولية أن الاختلافات في مدخلات العوامل الإنتاجية تحفز البلدان على التخصص وتصدير السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية لها ،حيث عملت البلدان المتقدمة النمو من خلال التنويع للتصنيع والتطوير ، وبالتالي فإن التنويع عامل تنمية للبلدان النامية وليس للتخصص.

نظرية الجديدة للتجارة الدولية تسلط الضوء على تدفقات التجارة داخل الاقطار المرتبطة بتمايز المنتجات الأفقية، وفي هذا المجال معظم الدول متشابهة ويتبادلون فيما بينهم السلع والخدمات في شكل من التجارة داخل الصناعة الواحدة، والتي تفضل الرفاه لديهم تنوع أكبر من المنتجات، والاستفادة من زيادة الكفاءة الاقتصادية بسبب انخفاض هوامش الاحتكار، ويتوافق هذا تماما مع البحث عن المزيد من التنويع في

[7]Catherine Baumont,(2017), Croissance endogène et croissance des régions (vers une théorie de la croissance endogène spatialisée), Rapport de recherche,Laboratoire d'analyse et de techniques économiques(LATEC),1994,p7.

الاقتصاد: أكثر من التجارة البينية والصناعة، وعدد من المنتجات التي تخضع لإنتاج من الشركات وطنية كبيرة.

فقد استند (Heckscher et Ohlin) إلى نظريتهم في التجارة الدولية حول الاختلافات في موارد الموارد بين البلدان ، فإن البلد سوف يصدر فقط الموارد أو السلع التي تتطلب استخداماً مكثفاً للعامل الأكثر وفرة في البلاد (بسعر جيد) لإنتاجه وسوف يستورد السلعة المتاحة بتكلفة أقل للبلد. في الخارج. إذا كان بلد ما لديه وفرة من الأراضي ، فإنه سيتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب هذا العامل.وقد ادخلوا عدة عوامل من بينها تكاليف النقل، وفورات الحجم والسياسة العامة، الذي يؤثر أيضا على ميزة نسبية. عندما يكون استخراج الموارد صعبا ، يمكن البحث عن عوامل مكملة للإنتاج مثل التكنولوجيا ورأس المال والعمالة الماهرة.وحسب (Lederman et Xu,2007) فقد ادخل متغيرات أخرى قد تؤثر على البنية القطاعية لتجارة الموارد الطبيعية ، بما في ذلك التعليم والبنية التحتية والمؤسسات فقط عندما تكون هذه العناصر هي الميزة النسبية الحالية أن البلد لديه وفرة الموارد والتصدير إلى الأغنياء في رأس المال والعمالة الماهرة والبلدان المستوردة مقابل السلع كثيفة رأس المال (Davis,2009)،وبصفة عامة تتخصص البلدان وفقا لميزتها النسبية وتقوم بتبادل السلع المختلفة.[8]

وقد قدم (krugman ,1981) نموذج يوضح هذا المنطق والذي يعتبر التبادل في دولتين واثنين من الصناعات حيث يتم تحديد المزايا النسبية عن طريق العوامل المحددة و المرتبطة مع بعضها في كلتا الصناعتين، في هذا النموذج، يمكن للبلد تصدير الكثير من الأنواع في كل صناعة، وكثافة التجارة البينية تعتمد على الأهمية النسبية للتجارة عبر في كل صناعة وبورصات السلع الأساسية صناعة أول ضد تلك الصناعة الثانية، ويبدو أن كثافة التجارة البينية الصناعة وتنويع الاقتصاد على حد سواء في الازدياد وظائف من التشابه بين البلدين، يحددها اختلاف العوامل الطبيعية الخاصة بهم،[9] ومن خلال هذا الطرح النظري للروابط بين التنويع الاقتصادي والتبادل الدولي، يبدو أن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الدولي، تشير إلى أن التنويع ليس بالضرورة أن يكون عائقا أمام تخصص التجارة ، لأن هذا التنويع قد يتوافق مع العوامل التي هي نفس تلك التي تحدد التجارة البينية الصناعة، والنتيجة هو أنه من بين العوامل التي تحدد التنوع الاقتصادي، وربما تلك التي تفسر التجارة البينية الصناعية ، مما يسمح بالتنويع الاقتصادي.

---

[8] Solange patricia makaya gaboua,(2017),la stratégie de diversification économique des pays des grands lacs,facteur de stabilité et developpment: une analyse du brundi du congo et de la république démocratique du congo,consulté le site le 05/04/2018:
(https://www.codesria.org/IMG/pdf/4- la strate gie de diversification peace security paix et se curite .pdf)

[9] Jean-Claude Berthélemy(2005).commerce international et diversification économique.dalloz revue d'économique et politique. P597.

3- نظرية (Schumpeter[10]) والدورة الاقتصادية:

يعد Schumpeter من رواد المدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار maltus فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار Schumpeter في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939[11].

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لاتوجد بطالة اختيارية. ويصف Schumpeter هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين الإنتاجية أو منتج ما أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي[12]. فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها. أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

من خلال الإطار النظري ل Schumpeter يتبين انه يمكن استخدام إيرادات الموارد الطبيعية لتطور المعارف والابتكارات والتي بدورها تحول إلى أرصدة نقدية تساهم في عملية النمو الاقتصادي.

---

[10] Schumpeter وهو اقتصادي نمساوي من مواليد 1883 وقد اشتهر بنظريته حول التغيرات الاقتصادية والإبداع وتوفي سنة 1950.

[11] عبلة عبد الحميد بخاري,نظريات النمو والتنمية الاقتصادية,متوفرة على الرابط التالي :
(http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.7265%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88.pdf)

[12] عياش زوبير, قوفي سعاد, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية و متطلبات النهوض,مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :يومي 05-06/ 05 /2013,جامعة الوادي.ص5.

الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية والمالية

أدى التعاون الاقتصادي العالمي في العقود الأخيرة إلى زيادة التطور بالنظر إليه من زوايا متعددة باعتباره استئناف لعملية التكامل التي كانت قد بدأت في منتصف القرن التاسع عر، و بذلك اختلف الاقتصاديون في إيجاد تسمية لما يحدث اليوم من تغيرات سواء في زيادة الحجم أو تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود. في حين شهد الربع الأخير من القرن العشرين، بزوغ العديد من المتغيرات العالمية السريعة و أصبح العالم قرية صغيرة متنافسة بحكم ثورة الاتصالات و تكنولوجية المعلومات و تصاعد قوي التغيير في مواطن كثيرة من العالم حيث ألغيت الفواصل الزمانية و المكانية، و أصبح رأس المال يتحرك بدون قيود و بدقة ينتقلون بغير حدود و معلومات تتدفق بغير عوائق. و هذه ثقافة تداخلت و أسواق تقاربت و اندمجت و هذه دول تكتلت. و قد نتج عن كل هذا جدل كثير حول مفهوم ظاهرة العولمة الاقتصادية و المالية،

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية تعرف على أنها تعاون اقتصادي متنامي لمجموع دول العالم، و الذي يُحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية و لانتشار المتسارع للتقنية في العالم.[1] العولمة الاقتصادية هي الاقتصاد الحر، و حرية التجارة، و هيمنة الشركات، و انحصار دور القطاع العام، و تنامي دور القطاع الخاص من خلال خصخصة وسائل الإنتاج.[2] مما سبق يمكن أن نتقدم بتعريف شامل للعولمة الاقتصادية:

و التي هي حرية الاقتصاد من خلال تضاعف الروابط بين المجتمعات و الدول، و حرية انتقال الأموال و السلع و الخدمات بين الحدود دون قيود. في حين يعرفها "Uncatad 1996" على أنها: " زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر، و أسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة و حفزها التقدم في النقل و الاتصالات و إلغاء القيود على تدفقات رأس المال، و التجارة على المستوى المحلي".

المطلب الثاني: مظاهر العولمة الاقتصادية

للعولمة عدة مظاهر يمكن أن نلخصها في نقطتين أساسيتين:

أ. **المظاهر الاقتصادية و المالية:**

- درجة الانفتاح
- تطور التجارة الدولية بالنسبة للدول المصنعة و الدول النامية.
- زيادة إنتاج الدول الصناعية على الاقتصاد العالمي.

[1]–عاطف السيد، (2001) ، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، ص 08.

[2]– عمر صقر، (2001)، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 06.

- بالنسبة للدول النامية زيادة حجم الصادرات الاستخراجية.

- انتشار استعمال الحاسوب و توسع شبكة الأنترنت إلى تسهيل الاتصالات بين مختلف أنحاء العالم بسرعة

ب. المظاهر المؤسساتية:

برزت الحاجة لتعاون اقتصادي دولي باقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية فانعقد مؤتمر بروتن وودز لولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، و اتفقت الدول المجتمعة على إنشاء صندوق نقد دولي حيث تدخل صندوق النقد الدولي في وضع السياسات الداخلية: حيث بفعل العولمة فإنه غير مسموح لأي بلد عدم تطبيق السياسات الاقتصادية و المالية المناسبة بالتماشي مع الوضعية الجديدة للاقتصاد العالمي الذي سيتم بمنافسة حادة بدون شك و بنك عالمي، و في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدأ مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي، فانتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

و يمكن القول بأنه دخل عهد العولمة إذا ما استندنا إلى عمله الأصيل الذي يهدف إلى إعداد الموجز الموحد للمعطيات الإحصائية الموجهة لمعظم البلدان الأعضاء و ينتظر من هذا الموجز تمكينه من متابعة أحسن السياسات المالية و الاقتصادية و خاصة إذا علمنا أنه يشمل كل الحسابات التحليلية للبنوك المركزية من (النسب، الفوائد، ميزان المدفوعات، المدخرات الدولية، تجار البضائع، نسبة الصرف، موقع الاستثمارات الأجنبية).[3]

المبحث الثاني: العولمة المالية

المطلب الأول: مفهوم و اسباب العولمة المالية

يعتبر الجانب المالي القوة المحركة لعجلة العولمة، حيث شارك فيها بدرجة تفوق بكثير الجوانب الأخرى، و بالتالي شهدت السوق المالية، عولمة فعلية على نطاق مرونة و حركية هذه السوق، هذه العولمة تعرف بالعولمة المالية و التي كان أساسها التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال إذ تعرف العولمة المالية بأنها ظاهرة تتضمن تحرير المعاملات التالية:[4]

1- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية.

2- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية .

3- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[3]– بوخاوة إسماعيل: صندوق النقد الدولي كأداة للعولمة، ص 09.

[4]– رمزي زكي، (1999)"العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ص 80.

و حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل، و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها المنافسة و يتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال. و لقد كان للنمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية و المتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية من خلال تنوع أنشطته و زيادة درجة تركزه، دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية و من اسبابها:[5]

1) تنامي الرأسمالية المالية:
2) عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:
3) ظهور الابتكارات المالية:
4) التقدم التكنولوجي:
5) التحرير المالي المحلي و الدولي:
6) إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

المطلب الثالث: مؤشرات و اسواق العولمة المالية

العولمة المالية ظاهرة يمكن الاستدلال عليها من خلال مؤشرين اثنين يتمثلان في:[6]

1- ظهور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية.

2- تطور تداول النقد الأجنبي علة الصعيد العالمي. و من أبرز أسواق العولمة المالية كما يلي:

I- البنوك الشاملة: هي وجود روابط و صلات واسعة و ممتدة من بنك ما إلى منشآت الخدمات المالية الأخرى و منشآت القطاع الحقيقي إلا أنه في الواقع إن الأنظمة المالية في العالم قد طورت أشكال عديدة لهذا المفهوم. فالهدف من قيام البنوك الشاملة بإستراتيجية التنويع يكمن في:

- استقرار حركة الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار، فالتنويع تعني أن لا يحصر المصرف نشاطه في قطاع معين.

- تعاظم إستراتيجية التنويع كلما اتجه المصرف إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية كإدارة صناديق الاستثمار التمويل التأجيري فيما يسمى بخدمات تأجير الأصول، أو قيام بوظائف كوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال مما يؤدي إلى تعظيم الربحية و تخفيض مخاطر نقص السيولة و تحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين. و يمكن استخلاص أن البنوك الشاملة هي مؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى قيامها بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية

---

[5] - Goldestein and Mussa," The intergration of word capital makets", I.M.F, working papers n°93 l 95,

[6] – رمزي زكي،(1999). آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن، مجلة العربي الكويتية، العدد 482، ص 74.

فضلا عن أعمال التامين و أخيرا بالمشتقات المالية و العقود المستقبلية و كافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار و إدارة المخاطر المالية.

II- البورصات:

البورصة هي الأداة في تحريك الاقتصاديات و لها أهمية اقتصادية كبرى في تنشيط الحركات المالية فنجد أن الكثير يجعل هذه الأداة المالية و أهميتها، و طرق و كيفيات سير الأعمال بها، و كذا التقنيات التي تتحكم في نشاطها كما تكمن أهمية نشأتها في:

1) السماح لمؤسسات القطاع العام و الخاص المنظمة في شركات ذات أسهم بفتح رؤوس أموالها للجمهور.
2) ضمان التمويل عن طريق الادخار العمومي.
3) تقييم هذه الشركات عن طريق السوق.
4) تحقيق تكريس شفافية أكبر في مبدأ الحركية النقدية.

و إذا كان الاقتصاد العالمي قد اتجه نحو آليات جديدة مترابطة بتنسيق متكامل ممثلا في الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و المنظمة العالمية للتجارة، فإنه تم قيام البورصات العالمية من خلال تكنولوجية الاتصال، و منظمة المعلومات لخدمة القرار و تقليل المخاطر و تعتبر البورصات التالية من أهم البورصات في العالم على الإطلاق نظرا لحجم التعامل فيها و كذا تأثيرها على الاقتصاد و التجارة و سوق التداول في البورصات العالمية.

الفصل الثالث : السياسات التجارية

المبحث الاول: عموميات حول السياسات التجارية

سبق وان تعرفنا الى أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركانتليين) وتأكيدهم على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي ، لأنهم كانوا يعتقدون بان التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على إرباح ، فان ذلك يكون على حساب الطرف الآخر ، غير إن المفكرين الفزيوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتتاجرين ،ومن الجدير بالذكر إن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة ، غير إن الواقع هو الأسواق عموما تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة ، وبناءاً عليه فان عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية :[1]

1. العلاقات النقدية الدولية : فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية .
2. رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحية ....الخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية .
3. القيود المفروضة على التجارة ، والتي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعا في عالم اليوم .

وتعرف السياسات الجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة)

كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى).

ومن الملاحظ **ان** بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفة الجمركية او سياسة المنع) .

[1] خالد حسين علي المرزوك.(2013). السياسات التجارية.متاحة على الموقع التالي:
https://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34376

المبحث الاول :أنواع السياسات التجارية

من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية ، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي ، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل الى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج الى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

المطلب الاول : سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون (1) بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة (2) إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

المطلب الثاني : سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها" حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة ".

ابرز الدواعي الى هذه السياسة :

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي .
- دعوة (كينز Kynz) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية .

حجج انصار حرية التجارة : تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على :

- زيادة الدخل القومي العالمي .
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

حجج انصار الحماية التجارية

- **تقليل البطالة** : تعمل أدوات الحماية (التعريفة أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .
- **تنويع الإنتاج** : تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .
- **حماية الدولة من الداخل** : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .
- **الحصول على الإيرادات :** وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .
- **حماية الصناعات الناشئة** : اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستورة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي(الكسندر هاملتون) عام 1791 ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية

لكي تكون هذه الساسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي :

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمايوية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الاتية :

1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .

2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار ، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك .

3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .

4- قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج .

المبحث الثاني: أدوات السياسات التجارية

تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسين هما :

- **اولاً - الادوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل :**
  - * التعرفة الكمركية
  - * اعانات التصدير
- **ثانياً - الادوات المباشرة (الكمية) :**
  - * الحصة الاستيرادية
  - * القيود غير التعريفية

الأول - الرسوم او التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع منها هي :

- **الرسوم أو التعريفة النوعية** (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة مثال ،(10$)على كل طن سمنت مستورد او(400$)على كل سيارة مستوردة ، او (5$) على كل طن من الحنطة المستوردة .
- **الرسوم او التعريفة القيمية** (Account Tariffs) وهي نسبة مؤوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة ، مثل (5%) على السيارات و (25%) على الثلاجات و (150%) على السجائر المستوردة .
- **الرسوم او التعرفة المركبة** (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين ، مثلا (400$) على كل سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل . ومن

الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطا متناسقا من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوربية الرسوم القيمية بشكل أساسي.

انواع التعرفة الجمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك

1.- **التعرفة المانعة** Prohibitive Tariff : وهي التعريفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.

2. **التعريفة غير المانعة** Non Prohibitive Tariff وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا إنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية ، كما في الرسم البياني أدناه .

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية كما في الرسم أدناه .

أنواع إعانات التصدير

1- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

2 – الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ثانياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول - الحصة الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota) .

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

1) **الترتيبات الحكومية :** مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ...الخ .

2) **مشتريات الحكومة :** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضفاء سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .

3) **تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية :** مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ، اذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 $ للعلبة الواحدة .

4) **الحصة التصديرية الطوعية :** مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما .

الفصل الرابع: حركة عوامل الانتاج

المبحث الأول: مفهوم حركة عوامل الانتاج.

المقصود من حركة عوامل الانتاج هو الانتقال من قطاع الى قطاع اخر او انتقال من قطاع التصنيع الى قطاع الخدمات او الانتقال من بلد الى بلد اخر كهجرة اليد العاملة او انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود,حيث يكون هذا التحول نتيجة للطفرة او الانتعاش(BOOM) اي الصدمة الايجابية على قطاع السلع القابلة للتداول (Tradable Sector).ويمكن توضيح اثار الانتعاش في قطاع معين من خلال:

المطلب الأول: اثار الانتعاش في حال تنقل عنصر العمل.

في هذه الحالة وبافتراض ان عنصر الرأسمال (K) ثابت. فان العنصر المتنقل هو عنصر العمل (L) الذي ينتقل من القطاع التقليدي الى القطاع المنتعش على المدى القصير اذا لم يتم وضع قيود على هذا القطاع الاخير وذلك بغرض تحديد حجم العمالة المستخدمة .ولكن في الحقيقة الاختلاف ما بين العرض والطلب على اليد العاملة حسب القطاعات تؤدي الى الاختلاف في الاجور حسب هذه الاخيرة تكون هناك حركة من القطاعات ذات الاجر المنخفض الى القطاعات ذات الاجور المرتفعة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2.1) اثر الانتعاش على سوق العمل

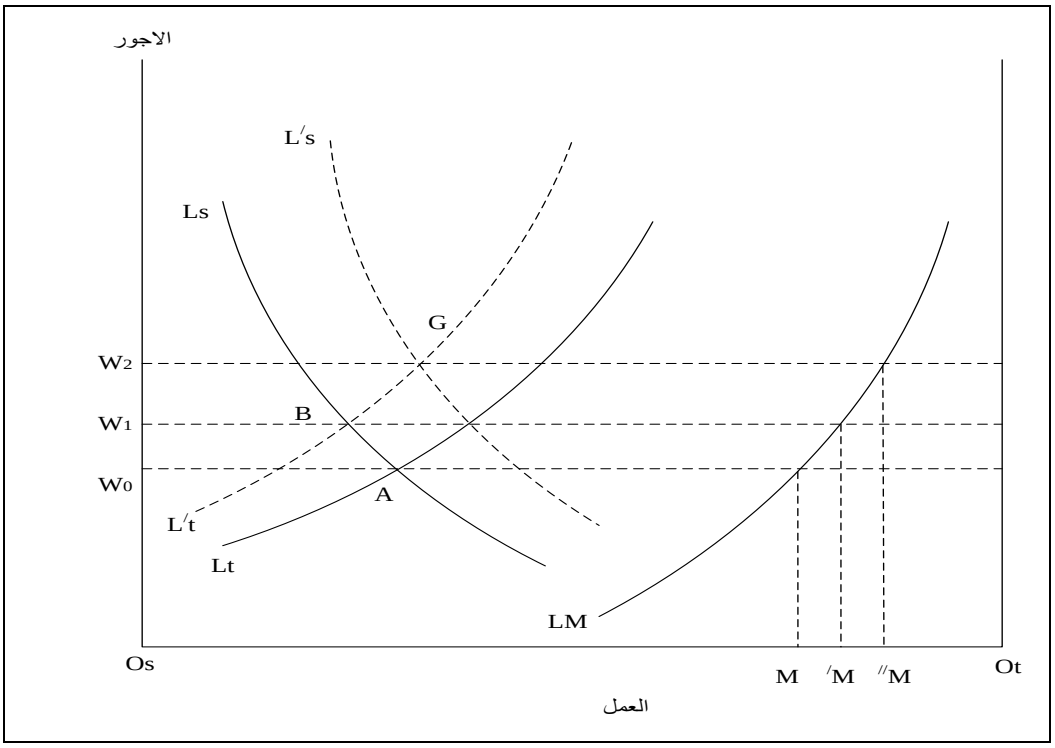

Source :Corden et Neary, booming sector and de-industrialisation in a small open economy, The Economic Journal, Vol. 92, No. 368. (Dec., 1982), pp. 825-848,p828.
(http://www.ige.unicamp.br/site//aulas/131/Corden&Neary-Aula4.pdf)

تفسير المنحنى:

- ✔ LT: منحنى الطلب على اليد العاملة في قطاع التعدين.
- ✔ LM:منحنى الطلب على اليد العاملة في قطاع التصنيع.

- ✔ LS:منحنى عرض اليد العاملة في كلتا القطاعين.
- ✔ المنحنى الافقى يمثل كمية اليد العاملة.
- ✔ المنحنى العمودي يمثل حجم الاجور.
- ✔ المسافة من Os الى Ot تمثل كمية العمل المطلوبة في قطاع الخدمات.
- ✔ المسافة من Ot الى OS تمثل كمية اليد العاملة المطلوبة في قطاع السلع القابلة للتداول.
- ✔ W_0 مستوى الاجر قبل التوسع.
- ✔ A نقطة التوازن الاولية عند التشغيل الكامل.

من خلال المنحنى يتبين انه قبل الانتعاش في كل القطاعات يكون الأجر التوازني ما بين عرض والطلب على اليد العاملة في كلتا القطاعات عند النقطة A و اجر توازني يقدر ب W_0. اما في حالة الانتعاش في قطاع التعدين فيزداد الطلب على اليد العاملة فينتقل منحنى الطلب على العمل في هذا الاخير من LT الى LT/ مشكلا لنا نقطة توازن للتشغيل B,هذا الانتقال يؤدي إلى ارتفاع الأجور من W0 إلى W1. هذا الأخير أدى إلى انتقال كمية كبيرة من العمالة من قطاع التصنيع إلى قطاع التعدين. وفي المقابل تراجع الطلب على اليد العاملة في قطاع التصنيع أي من Mot الى Mot/ وهذا ما يعرف ب[1]désindustrialisation. كما تزداد الفجوة في قطاع الخدمات (قطاع السلع غير قابلة للتداول) نتيجة ارتفاع ايرادات القطاعات المنتعشة,هذا يشجع على ارتفاع الاسعار مؤديتا الى انتقال منحنى الطلب على الخدمات من LS الى LS/ محدثا نقطة توازنية جديدة على مستوى سوق العمل,وبالتالي يكون هناك انخفاض في مستوى الانتاجية في القطاعات الاخرى.

و حسب نموذج المرض الهولندي الذي يفترض التشغيل التام وعرض العمل ثابت, فان اثر حركة عنصر العمل تقلل من انتاجية قطاع السلع القابلة للتداول كما ترفع من نسبة قطاع السلع غير قابلة للتداول وهذا ما يسمى باحلال التصنيع.

المطلب الثاني: اثر الانتعاش في حال تنقل الرأسمال ما بين قطاعين

في هذه الحالة يتبين اثر الانتعاش أو التوسع على المدى المتوسط والمدى الطويل بالنسبة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] Desindustrialisation او اللا تصنيع وتعني هذه الكلمة الانخفاض التدريجي لمستوى التصنيع في بلد ما هذا الاخير يؤدي الى انخفاض حصة الناتج المحلي الاجمالي المقابلة للقطاع الصناعي وقد مست هذه الظاهرة بلدان اوروبا وامريكا الشمالية منذ 1970 أي منذ اكتشاف ظاهرة المرض الهولندي.

الشكل رقم(3.1) اثر الانتعاش في حالة تنقل رأسمال ما بين قطاعين

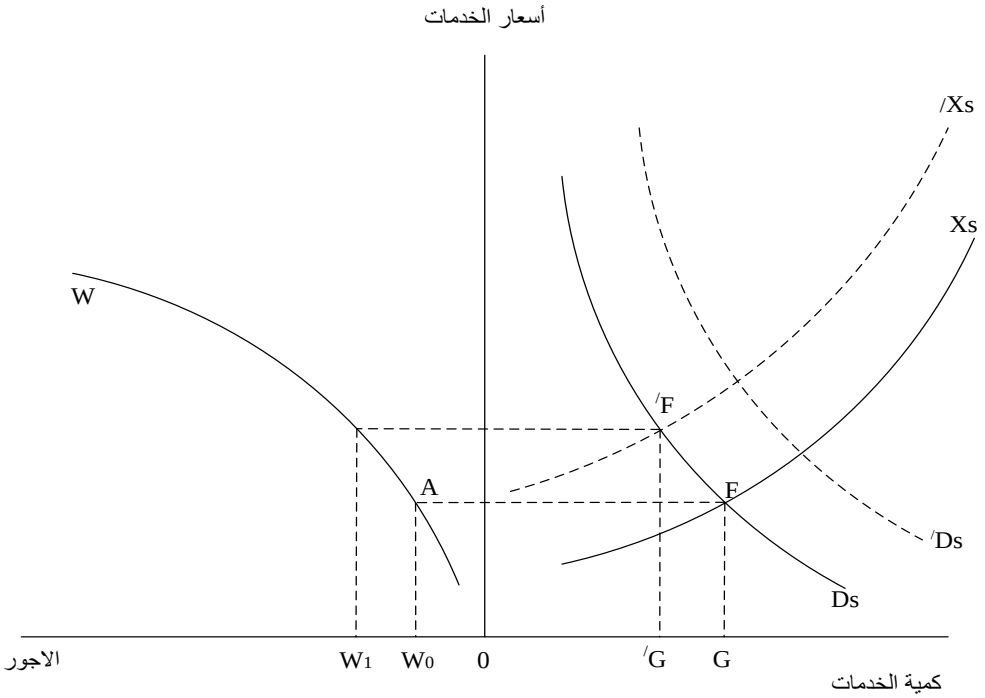

Source: Corden et Neary, booming sector and de-industrialisation in a small open economy,institute for international economic studies s-106 91 stockholm.ferbruray 1982.p6a.
(http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:330276/FULLTEXT01.pdf).

تفسير المنحنى: حيث يمثل

- ✔ الجانب الايمن من الشكل العرض والطلب على الخدمات.اما الجهة اليسرى تمثل حجم الاجور.
- ✔ النقاط F و$F^{/}$ تمثل نقاط التوازن ما بين العرض والطلب قبل الانتعاش وبعد الانتعاش.
- ✔ النقاط A و$A^{/}$عند معدلات أجور توازنية قبل وبعد الانتعاش.
- ✔ Xs يمثل منحنى عرض العمل في قطاع الخدمات.
- ✔ Ds يمثل منحنى الطلب على العمل في قطاع الخدمات.

في فترة الازدهار يزداد الطلب على العمل في قطاع التصنيع، في حين تنخفض الكمية المتاحة للقطاعين حيث يصبح رأس المال هو المتنقل,ومع ثبات الأسعار فان المنتجات الصناعية كثيفة الرأسمال سترتفع, وفي المقابل انخفاض مستوى السلع كثيفة العمل, فينتقل منحنى عرض الخدمات من Xs الى $Xs^{/}$ وبالتالي التوازن في قطاع الخدمات سوف ينتقل من F الى $F^{/}$,هذا يؤدي الى انخفاض انتاج قطاع الخدمات من OG الى $OG^{/}$,مما يؤدي الى ارتفاع الاجور من W_0 الى W_1 كذلك ترتفع أسعار الخدمات.وهذا ما يوضح انتقال رؤوس الاموال من القطاع الصناعي الى قطاع الخدمات,اي انتعاش قطاع على حساب قطاع اخر.

المطلب الثالث: أثر الانتعاش في حال تنقل الرأسمال ما بين ثلاث قطاعات.

وذلك بافتراض آن عوامل الانتاج تتنقل بحرية ما بين القطاعات الثلاثة.

الشكل رقم (4.1) اثر الانتعاش في حال تنقل راس المال ما بين ثلاث قطاعات

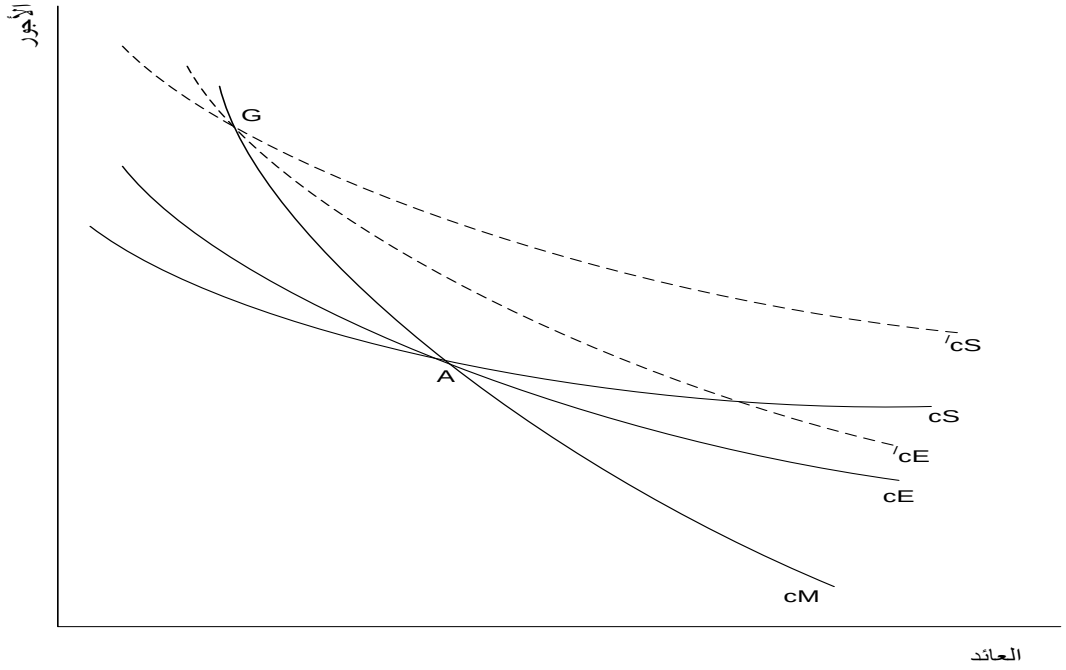

Source: Corden et Neary, booming sector and de-industrialisation in a small open economy,institute for international economic studies,lbid,p16a.

تفسير المنحنى: يمثل على المنحنى محورين حيث المحور الافقي عوائد الرأسمال و المحور العمودي مستوى الاجور في مختلف القطاعات.

- ✔ cM منحنى قطاع التصنيع.
- ✔ cE منحنى قطاع التعدين.
- ✔ cS منحنى قطاع الخدمات.
- ✔ A نقطة التوازن الابتدائية قبل الانتعاش.
- ✔ G نقطة التوازن الثانية بعد الانتعاش.

قبل التوسع في قطاع التعدين كانت نقطة التوازن الابتدائية هي A.في حين بعد الانتعاش يتمثل الاثر في قطاع التعدين كما هو موضح في الشكل الاعلى الى انتقال منحنى هذا الاخير من cE الى $cE^{/}$ في حين بقاء اسعار السلع في قطاع التصنيع ثابتة , وبالتالي تتشكل نقطة توازن جديدة G هذا ما يدفع بالأجور الحقيقية

الى الارتفاع في القطاعات كثيفة العمل.وفي المقابل ارتفاع الطلب على قطاع الخدمات والتي تؤدي إلى انتقال منحنى الخدمات من cS الى cS/.

ومما سبق حسب CORDEN ET NEARY فيمكن استخلاص ما يلي:

	كثافة الرأسمال في قطاع التصنيع بالنسبة لقطاع الخدمات.	كثافة الرأسمال في قطاع الخدمات بالنسبة لقطاع التصنيع.
كثافة رأسمال في قطاع التصنيع بالنسبة لقطاع التعدين.	ارتفاع اسعار الخدمات مع ارتفاع في الاجور.	انخفاض أسعار الخدمات مع ارتفاع في الاجور.
كثافة رأسمال في قطاع التعدين بالنسبة لقطاع التصنيع.	انخفاض اسعار الخدمات مع انخفاض في الاجور.	ارتفاع أسعار الخدمات مع انخفاض في الاجور

Source: Corden et Neary, Aid and the Dutch Disease in Low-Income Countries: Informed Diagnoses for Prudent Prognoses,lbid,p19.

من خلال نتائج corden et neary يمكن ملاحظة تنقل عوامل الانتاج من خلال ارتفاع الاجور في القطاعات المنتعشة, وكما ذكرنا سابقا فانه يمكن لعنصر العمل التنقل الى القطاعات ذات الاجور المرتفعة أما بالنسبة لعنصر راسمال,ويمكن ان يتنقل الى القطاعات ذات كثافة في عنصر العمل.

الفصل الخامس: التكتلات الاقتصادية

أصبحت العلاقات الاقتصادية التي تُميز الاقتصاد العالمي من اتجاه نحو التكامل وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، و عليه سنسلط الضوء في هذا الموضوع على هذه الظاهرة ذات الأهمية الكبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

المبحث الاول : عموميات حول التكامل الاقتصادي

المطلب الاول: تعريف التكامل الاقتصادي واسسه:

تعددت التعاريف التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق المفكرون على تعريف واحد حيث يعرف التكامل الاقتصادي: "بأنه عبارة عن عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة ، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

عرف الاقتصادي بيلا بالاسا التكامل الاقتصادي بأنه "عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة." و يمكن أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي في النقاط التالية: [1]

√الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد.

√اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة.

√وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي المعيقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات.

√تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد على التكنولوجيا.

[1] حيزية هادف، (2013).التكامل الاقتصادي العربي و استراتيجياته المرتقبة مستقبلا. "مجلة أداء المؤسسات الجزائرية" ، العدد الرابع،2013.

√التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني : أهداف ومقومات التكامل الاقتصادي

إن أهداف التكامل الاقتصادي لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وإن اختلفت أهمية كل منها بالقياس إلى البلدان النامية عنها بالنسبة للمتقدمة، وكما تجدر الإشارة إلى أنه و إن كانت الاعتبارات الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلاد النامية فهناك جوانب غير اقتصادية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في ما يلي:

√تحقيق وفورات الإنتاج الكبير يقف في مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية و الحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

√الاستفادة إلى أُقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية، ومن ناحية أخرى، لما كان يتوقع أن ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فإن من المتوقع أن يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدرة الإنتاجية بل ربما يؤدي ازدهار هذه التوقعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج، بما يترتب على هذا من الارتقاء قدما بمستوى الاستثمار.

√تسهيل عملية التنمية الاقتصادية؛ حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

√رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

ولكي يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء ينبغي أن تتوفر له مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية، و بخصوص المقومات الاقتصادية فتتمثل في[2]:

√توفر الموارد الطبيعية: حيث أن عدم توفر تلك الموارد بشكل كاف لدى بعض الدول قد يحفزها للدخول في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر لديها تلك الموارد.

[2]-الهادي لرباع،(2015)، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. "المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية"، العدد 06.

√توفر عناصر الانتاج اللازمة للعملية الإنتاجية: ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاقتصادي والفني الماهر لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها.

√توفر البنية الأساسية: ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال وغيرها ، ويعد هذا المقوم عنصر مهم في نجاح أي تكامل اقتصادي ، وبدونه يبقى التكامل محدوداً.

المبحث الثاني : شروط بناء التكامل الاقتصادي

المطلب الاول: درجات التكامل الاقتصادي.

للتكامل الاقتصادي خمسة أشكال هي:

- منطقة التجارة الحرة: حيث تعمد البلدان الأعضاء إلى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى النزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع، ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الأسواق والأشخاص، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء.
- الإتحاد الجمركي: ويتميز بإلغاء جميع أصناف التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.
- السوق المشتركة: التي تشكل درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية و القيود فقط، أي المبادلات التجارية ولكن أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال و الأشخاص.
- الوحدة الاقتصادية: التي إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج دف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بغية إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.

شروط التكامل الاقتصادي:

√لتأسيس تكامل اقتصادي ناجح بجميع المقاييس يجب توفر الشروط التالية[3]:

√تنسيق السياسات القومية الاقتصادية: يقتضي التنسيق بمسألة التعريفة الجمركية، النقدية والسياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد، وبعض العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية التنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية

[3]عبيد حداد، حامد. التكامل الاقتصادي و التنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية. "مجلة كلية الآداب"، العدد 99.

وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية.

√توفر الأيدي العاملة المدربة: إذ يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتالي؛ زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها.

√تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين الاقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى.

√وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والموصلات: إنه من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والموصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي ، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

√ضرورة التدرج والآلية: يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل ، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب وتكاليف، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعب وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها[4]:

√تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو.

√الآثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية.

[4]السعيد بوشول، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2009.

√انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار: يتحايل المنتجون الأصليون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم، حيث تصبح أرخص مما لو استوردها مباشرة مع أخذ نفقات النقل في الحسبان و هو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات و السياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.

√توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.

√انتقال الأزمات: وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

√اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء: إن اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء وكذلك اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل، يؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فإن إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسات التكامل، يعرضها لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها، وبالتالي يمكن القول، أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل

√مشاكل التعريفة الموحدة: من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء وهذا ا رجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء.